الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة: مقاربة مفاهيمية

Social Movements in Comparative Politics: A Conceptual Approach

تاريخ استلام المقال: 2026/04/04 تاريخ قبول المقال للنشر: 2026/06/02 تاريخ نشر المقال: 2026/06/30

د.عبدالله جعفري*[1]، د.عبدالقادر جعفري [2]

1- جامعة ادرار، (الجزائر)، djaafriabdellah@univ-adrar.edu.dz

2- جامعة تمنراست، (الجزائر)، djaafriabdkader@gmail.com

ملخص:

يعتبر موضوع الحركات الاجتماعية من أهم الاتجاهات الحديثة في حقل السياسة المقارنة نظرا للأهمية التي أضحى يكتسبها المفهوم في التحليل السياسي المقارن، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى مفهوم الحركات الاجتماعية والأدوار التي أضحت تلعبها في التغيير السياسي لمختلف الأنظمة السياسية وذلك باعتبارها فاعلا رئيسيا من فواعل النظام السياسي غير الرسمية إلى جانب الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة

حيث تؤثر الحركات الاجتماعية وتتأثر بطبيعة النظم السياسية، وهو ما يجعل دورها يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي لآخر، نظرا للعديد من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدخل ضمن ادبيات التحليل المقارن لدور الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة والتي يتعمدها الباحثين من اجل المقارنة بين الحركات الاجتماعية في مجتمعات مختلفة.

الكلمات المفتاحية باللغة العربية: الحركات الاجتماعية، النظام السياسي، السياسة المقارنة، الحركات الاجتماعية الجديدة

Abstract:

Social movements have emerged as a central analytical category within the field of comparative politics, reflecting their increasing significance in contemporary political analysis. This paper examines social movements and their role in shaping processes of political change across varied political systems, functioning as key non-institutional actors alongside political parties and pressure groups.

The relationship between social movements and political systems is inherently reciprocal, as movements both influence and are shaped by institutional and socio-political contexts. This dynamic helps explain variation in their forms, strategies, and impacts across different contexts. Such variation is shaped by a range of economic, political, and social factors embedded within comparative analytical frameworks, which underpin scholarly efforts to systematically compare social movements across societies.

Keywords: Social movements, political system, comparative politics, new social movements

* المؤلف المرسل

مقدمة:

يعتبر موضوع الحركات الاجتماعية من المواضيع ذات الاهتمام الكبير بين مختلف الباحثين والمفكين في حقل العلوم الانسانية والاجتماعية بشكل عام وحقل العلوم السياسية بشكل خاص نظرا للأهمية التي أضحت تلعبها هذه الحركات في التغيير السياسي والاجتماعي داخل النظم السياسية المختلفة، فقد اتجهت الدراسات المقارنة للظواهر السياسية إلى الإهتمام بدور الحركات الاجتماعية كأحد الاتجاهات البحثية الحديثة في حقل السياسة المقارنة، من خلال الدراسة المقارنة للحركات الاجتماعية في مجتمعات مختلفة بغرض إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وكذا العوامل التي تلعب أدوارا مهمة في تعزيز مكانتها داخل النظام السياسي وأهم القضايا التي تعالجها ومدى نجاح أو فشل عملية التغيير الاجتماعي والسياسي الذي تنتهجه، فالحركات الاجتماعية تسعى إلى إحداث التغيير في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في مجتمع ما من خلال رفعها لمطالب إصلاحية، حيث يرتكز الأمر على نمط الوعي والثقافة السياسية والقيم السائدة داخل المجتمع، لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق مكانة الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة من خلال الاجابة على الاشكالية التالية: **كيف يساهم التحليل السياسي المقارن في دراسة أدوار الحركات الاجتماعية؟**

وللإجابة على الاشكالية التي بين أيدينا نقترح الفرضية التالية: **تلعب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدوار مهمة في التحليل المقارن للحركات الاجتماعية**

المنهج المعتمد: إعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية داسة وصفية من خلال جمع المعلومات والمعطيات والبيانات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف فهمها كما هي في الواقع وذلك من خلال التعريف بها والتطرق لخصائصها وأسباب حدوثها والنتائج المترتبة عنها، وهو ما سنحاول التطرق اليه في هذه الورقة البحثية المتعلقة بالحركات الاجتماعية من خلال التعريف بها وبخصائصها وأهم المقاربات المفسرة لظاهرة الحركات الاجتماعية في حق العلوم الانسانية والاجتماعية وكذا مكانتها في حقل السياسة المقارنة.

حيث قمنا بتقسيم الدراسة التي بين أيدينا الى المحاور التالية:

المحور الاول: مدخل مفاهيمي لمفهوم الحركات الاجتماعية

المحو الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية

المحور الثالث: الحركات الاجتماعية وحقل السياسة المقارنة

المحور الاول: مدخل مفاهيمي لمفهوم الحركات الاجتماعية

اختلف الباحثين والمفكرين في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام وفي حقل السياسة المقارنة بشكل خاص في الاحاطة بموضوع الحركات الاجتماعية، فاختلفت التعاريف التي صيغت لهذا المصطلح وتداخلت مع مفاهيم أخرى مقاربة له، وذلك باختلاف المرجعيات الفكرية والتخصصية وعليه سنحاول في هذا المحور التطرق لمفهوم الحركات الاجتماعية والخصائص التي تميزها عن باقي المفاهيم المقاربة لها.

أولا: مفهوم الحركات الاجتماعية:

01- التعريف التقليدي للحركات الاجتماعية

تعرف الحركات الاجتماعية بأنها مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة يستخدمون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم.[1]

عرفها "تيرنر وكيليان" بأنها فعل جمعي فعال لها القدرة على دفع عملية التغيير الاجتماعي الى مراحل تطورية متقدمة أو مقاومتها وعدم مساعدتها بالوصول الى مراحل تطويرية متقدمة، وهو ما يشير الى أن الحركات الاجتماعية تمثل طاقة بشرية حيوية لها القدرة بشكل دؤوب على تطوير النظام الاجتماعي للصالح العام وليس الفئوي.[2]

أما موسوعة علم الاجتماع فتعرف الحركات الاجتماعية بأنها الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف الى تغيير أو مقاومة تغيير جانب سلبي أو أكثر في المجتمع، كما أنها جهد متصل لجماعة كبيرة نسبيا من الناس يستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة، ينجم عن حدوث خلل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم الثقافية ويتوافر فيه قدر من الوعي بضرورة التغيير ومضمونه، ويتسم بخليط من التنظيم والعفوية وسريع الانتشار بين العاملين[3]. فالتعريف السالف الذكر ركز في تناوله لمفهوم الحركات الاجتماعية على السبب الذي يؤدي الى نشؤ الحركات الاجتماعية والمتمثل في حدوث خلل في البناء الاجتماعي أو في النظام السياسي وهو ما يستوجب قيام عدد من افراد المجتمع بمواجهة ومقاومة هذا الخلل، فالحركات الاجتماعية التي تنشأ لتغيير هذا الخلل عادة ما تنظلق بشكل عفوي لتنتظم فيما بعد في شكل حركات اجتماعية تعمل على تغيير الوضع الاجتماعي القائم،

---

[1] – جمال غمبازة، الحركات الاجتماعية، ط.01، دار الموج الاخضر للنشر، تلمسان، 2023 ص.15.

[2] – معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص.49.

[3] – ايناس السعيد ابراهيم، السوشيال ميديا واثارها على المجتمع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص.63.

فالتعريف الذي بين يدينا تطرق لمفهوم الحركات الاجتماعية من خلفية اجتماعية بحثة مركزا على خصائصها ومميزاتها التي سنتطرق اليها في ما سيأتي.

أما "تيلي Tilly" فيعرف الحركات الاجتماعية باعتبارها وسيلة رئسية لمشاركة الأفراد العاملين في السياسة العامة، في حين يرى " جاسبر وجودويل Jasper & Goodwill" أنها نوع من العمل الجماعي تتضمن تجمعات كبيرة من الأفراد والمنظمات غير الرسمية تركز على تغيير قضايا سياسية واجتماعية محددة .[1]

في حين عرفها البعض الآخر بأنها عمل جماعي لمجموعة من افراد المجتمع تهدف الى تعديل التنظيم الاجتماعي القائم أو الدفاع عن المؤسسات التي تهددها الحركات الاجتماعية الاخرى، حيث تركز أدبيات علم الاجتماع على ثلاث نقاط رئيسية يرتكز عليها مفهوم الحركات الاجتماعية وهي فكرة التجمع سواء كان صغيرا أو كبيراً، أو ذو بعد محلي أو وطني، فكرة البرامج والمطالب الاجتماعية والثقافية حيث يكون النضال من أجل مصالح مادية أو رمزية أو من أجل قيم محافظة أو حديثة، بالإضافة إلى فكرة الفاعل المعبئ الذي عادة ما يكون قائد واحد أو اكثر تتوافر فيه كفاءات فكرية وتنظيمية مثل القدرة على التحدث أمام الجمهور وتنشيط الاجتماعات وتدبير التفاوض بين المصالح المتعارضة.[2]

02- الحركات الاجتماعية الجديدة

ظهر المفهوم الحديث للحركات الاجتماعية في ستينيات القرن الماضي تحت مسمى الحركات الاجتماعية الجديدة على يد عالم الاجتماع الفرنسي "آلان تورين"، حيث يقود التعبئة الاجتماعية فاعلون جدد مثل الحركات الثقافية والنسائية وحركات حقوق الانسان والطفل وغيرها من انماط الحركات الاجتماعية الجديدة التي فرضت نفسها بشكل كبير في حقول العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك من خلال إهتمامها بالجوانب الثقافية والاجتماعية والقيم الحديثة المتصلة بالمواطنة والعدل والمساواة بين الجنسين والحق في الاختلاف وغيرها من الظواهر الاجتماعية الحديثة التي أبرزها التطور الفكري والاجتماعي داخل المجتمعات.[3]

---

[1] – ايناس السعيد ابراهيم، المرجع السابق، ص.63

[2] – احمد إدعلي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب (2011–2017) تحرير مهدي مبروك، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023، ص.51

[3] – احمد إدعلي وآخرون، نفس المرجع، ص. 52

فالحركات الاجتماعية الجديدة تعرف بأنها الشكل الحديث للحركات الاجتماعية التي لا تستهدف أساساً الوصول إلى السلطة. وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي على المستوى المحلي. أو على مستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ – على الأقل في الأمد القصير – بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل.[1]

كما تعرف الحركات الاجتماعية الجديدة أيضا بأنها جماعة من الأفراد أو شبكات غير رسمية كثيفة لها طبيعة احتجاجية ترتكز على آراء ومعتقدات ورؤى للعالم وذخائر للفعل وتضامن مشترك يحقق التعبئة، تهدف الى إحداث تغيير سوسيوسياسي وثقافي وتنخرط في علاقات صراع ونزاع مع خصوم محددين بوضوح، وتشترك في هوية جمعية متميزة تعمل على تجسيد سمات ثقافية وتمييز المجتمع ككل في ما يتعلق بالقوة والسلطة، كما تشمل الحركات الحركات الاجتماعية قيما وآساليب وسلوكيات تتضمن ثقافة الحركة ومشاعر الإنتماء الى الجماعة، فهي تتعمد أن تميز ذاتها من ثقافة المجتمع السائد الذي تهدف إلى تغييرها.[2]

وهناك من عرفها بأنها تلك الحركات التي تتميز بالأفعال الجماعية المنظمة أو الغير المنظمة والتي تبرز خارج الفضاء الاقتصادي والانتاجي وتنفرد بنوعية المشاكل الجديدة التي يطرحها المجتمع والمجالات والقطاعات التي يستهدفها وينشطها، والفئات التي يجندها والاستراتيجيات التي يستعملها في منهجيتها لمعالجة النزاعات وطريقة التصدي لها.[3]

وعليه يمكن القول أن الحركات الاجتماعية بشكل عام تمثل ذلك النموذج الجماعي للفعل الاجتماعي الذي يعمل على تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، تقوم بها مجموعة من الناس والأفراد من داخل المجتمع والمنظمة تنظيما اجتماعيا دقيقا بشكل غير رسمي وتؤثر بشكل كبير على البرامج والمشاريع السياسية التي يعتمدها النظام السياسي والمشاكل التي تطرحها الحياة السياسية والاجتماعية نتيجة تطور المجتمعات وكذا المجالات والقطاعات التي تستهدفها.

---

[1] – محمود خليفة جودة محمد، الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة، 2014/04/08، المركز الديمقراطي العربي على الرابط https://www.democraticac.de/?p=646 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/26

[2] – سيد فارس ، ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة مقاربة انتربولوجية، ط.01، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2023، قطر، ، ص.102.

[3] – عمر دراس، الحركات الاجتماعية، الحركات الجمعوية، مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، العد..08، المجلد 03، 1999/08/31، على الرابط: https://insaniyat.crasc.dz/fr/article/tqdym-alhrkat-alajtmaaya-alhrkat-aljmawya تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/26.

ثانيا: خصائص ومميزات الحركات الاجتماعية

تتميز الحركات الاجتماعية بجملة من الخصائص والمميزات والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **القدرة على التغيير:** حيث يرتبط وجود الحركات الاجتماعية بالتغيير في الاوضاع القائمة، فالحركات الاجتماعية تحدد أهدافها التي تسعى من خلالها لإحداث التغيير المنشود. وأحيانا أخرى تسعى إلى مقاومة التغيير والحفاظ على الوضع القائم أو مايسمى في الأدبيات الاجتماعية بالحركات الاجتماعية الارتدادية[1].
- **العمل الجماعي المنظم:** وهي الخاصية التي تتميز بها أغلب الحركات الاجتماعية باعتبارها ترتكز على العمل الجماعي، باعتبار ان الاوضاع الاجتماعية والسياسية التي تسعى الحركات الاجتماعية لتغييرها هي نتاج لشعور مشترك عند كافة الافراد المنتمين اليها، فالعمل الجماعي المنظم يأخذ شكل الحركات الاجتماعية وقوتها خصوصا عندما يتم الحفاظ عليه لفترة زمنية طويلة وهو ما يجعلها قادرة على خلق مصلحة مشتركة وجذب عدد أكبر من الأفراد[2]
- **الاستمرارية وسرعة الإنتشار والتغلغل:** حيث ترتبط استمرارية الحركات الاجتماعية باستمرارية الأهداف والمطالب التي تناضل من أجلها، فكلما استمرت الاهداف وتطورت كان ذالك عاملا لاستمرارية الحركات الاجتماعية وهو ما يجعلها سريعة الانتشار والتغلغل تلقائيا بين قطاعات عريضة من المجتمع نظرا لاستجابتها للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا ارتباطها بقطاع كبير من الناس الملتفين حولها.[3]
- **وحدة الهدف:** توحد الآراء والأهداف التي من أجلها تشكلت الحركات الاجتماعية يعتبر خاصية مميزة لها، فالأفراد المنضمين للحركات الاجتماعية تجمعهم روئ وسلوكيات متشابهة، حيث تشكل

[1] – بن عاشور الزهرة، محاضرات في مقياس الحركات الاجتماعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة02 علي لونيسي، 2020– 2021، ص.19.

[2] – محمود خليفة جودة محمد، المرجع السابق.

[3] – بن عاشور الزهرة، نفس المرجع، ص.20.

وحدة الأهداف الأساس الذي تبنى عليه الحركات الاجتماعية أساليب عملها ومناقشة استراتيجياتها ووضع برامجها وأجندتها النضالية.[1]

المحور الثاني: المقاربات النظرية لدراسة الحركات الاجتماعية

أولا: نظرية السلوك الجماعي: حيث تركز هذه النظرية في تفسيرها لنشأة الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس لمجتمع مريض يفتقر إلى أشكال من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعلها تتخذ من السلوك الجماعي موضوعا للبحث الاجتماعي كالمظاهرات والهبات الجماهيرية والهستيريا الجماهيرية، فالحركات الاجتماعية وفقا لهذه النظرية تفسر على أنها عبارة عن ردود الأفعال المعتمدة لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التوتر الهيكلي بين مؤسسات النظام السياسي، فهي بذلك تستند في تفسرها للحركات الاجتماعية بناءا على دراسات علم النفس وعلم الاجتماع باعتبار أن دراساتها ركزت على السلوك الجماهيري المشكل للحركات الاجتماعية ظهرت هذه النظرية في أربعينيات وخمسيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية ومن اشهر روادها روبرت بارك وهربرت بلومر[2].

ثانيا: نظرية تعبئة الموارد: تطورت في ستينيات القرن العشرين حيث جاءت كرد فعل لنظرية السلوك الجماعي، رافضة التحليل النفسي الاجتماعي للحركات الاجتماعية الذي نادت به نظرية السلوك الجمعي، تركز النظرية على دور الموارد المادية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تشكيل الحركات الاجتماعية، حيث تلعب هذه الموارد دورا محوريا في تحقيق اهداف الحركات الاجتماعية، حيث تتصارع الحركات الاجتماعية مع الدولة ما يفتح المجال لتعبئة الموارد لتحديها حتى تحدث تغييرا اجتماعيا يؤدي الى المطالبة بالاصلاح، ولكي تحقق الحركات الاجتماعية نجاحا فإنها تحتاج الى إمكانية الوصول إلى موارد مادية وبشرية واجتماعية وثقافية وتنظيمية، فتقاس الموارد وفقا لهذه النظرية بمجموع الأموال والتي تمثل الشق المادي وكذا أعضاء الحركة والمتطوعين والتي تمثل الشق البشري، وقد تكون الموارد التي تعبئها الحركات الاجتماعية غير مادية كالشبكات والروابط الاجتماعية وقوة علاقات افراد

---

[1] – دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري ، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2017، ص.18.

[2] – قدور شرقي ابراهيم، الحركات الاجتماعية: مقاربة مفاهيمية ونظرية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبدالحميد بن باديس– مستغانم، المجلد.08، العدد.01، 2025، ص.126.

الحركة بالمجتمع ومؤسسات النظام السياسي وغيرها.[1] لذلك تقاس قوة الحركات الاجتماعية بمدى قوتها على تعبئة الموارد التي تمكنها من تحقيق أهدافها، فكلما امتلكت الحركات الاجتماعية موارد اقتصادية واجتماعية وثقافية كلما اسهم ذلك في تحقيق برامجها واهدافها وجعلها اكثر قدرة على تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المنشود.

ثالثا: نظرية الفعل- الهوية: تعتبر هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تتغير وتحول دون الركود الاجتماعي من خلال إنتقال المجتمعات من مجتمعات رأسمالية صناعية إلى مجتمعات ما بعد التصنيع القائمة على البرمجة، حيث يتميز هذا النوع من المجتمعات بأشكال أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية تهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية على حساب الطبقة العاملة التي ينتهي دورها كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، فأنصار هذه النظرية يرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية وثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية، فالحركات الاجتماعية وفق هذه النظرية تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، فهي بذلك تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، فالصراع الطبقي وفقا للنظرية يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يحرض الناس للتحرك نحوها، الأمر الذي يجعل الحركات الاجتماعية تمتاز بديناميات متجددة بتجدد الصراع الطبقي وتواصله.[2]

رابعا: نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة: إرتبط ظهور هذه النظرية بالظواهر والأحداث والقضايا الاجتماعية الجديدة التي طرأت على المجتمعات الحديثة، حيث ترى أن نشأت الحركات الاجتماعية ما هو إلا انعكاس لهاته الأحداث والقضايا المستجدة في المجتمع بسبب العولمة والليبرالية الجديدة كقضايا البيئة والمراة والنوع الاجتماعي وقضايا نزع السلاح والبيروقراطية، ظهرت هذه النظرية خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، حيث يعتبر الان تورين من فرنسا والبيرتو ميلوتشي في ايطاليا وكلوس اوف في المانيا وكلاندير مان في هولندا من أهم روادها. حيث تركز جهود هذه النظرية في تفسير الحركات الاجتماعية وفق الاحداث والقضايا المستجدة داخل المجتمعات من خلال التطرق الى مسبباتها ودوافعها والاليات الكفيلة بتغيير الوضع الاحتماعي المستجد، كما يتم التشديد دوما في اطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والحركات الاجتماعية الجديدة التي

---

[1] – سيد فارس ، المرجع السابق، ص74-78

[2] – رمضاني صورية، الحركات مقاربة سوسيولوجية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد .08، العدد.24 ، جوان 2016، ص.348-349

تؤشر دوما بالانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية الى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الانسانية. فالحركات الاجتماعية الجديدة تهتم بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.[1]

خامسا: نظرية تأطير الحركات الاجتماعية: تعكس نظرية تأطير الحركات الاجتماعية الاندماج والتشابك بين الثقافة السائدة والفعل الجمعي وتنطلق من تصور ضمني لجماعات الرفض والاحتجاج باعتبارها تنشئ المعاني والأطر وتنقلها الى الآخرين عن طريق خطاب مشترك، فالنظرية التي بين أيدينا تركز على فهم الطريقة التي من خلالها تقوم الحركات الاجتماعية وفاعلوها بصناعة المعنى واستعماله أو الكيفية التي بمقتضاها يتم تأطير الحوادث والأفكار، وذلك من خلال تشخيص حادث معين من جانب الحياة الاجتماعية باعتباره مشكلة وبعد ذلك طرح حلول أو الاستراتيجيات الممكنة لحل هذه المشكلة وفي الأخير الدعوة الى النضال ووضع أساس منطقي للإنخراط في فعل إصلاحي أو تصحيحي، فهي بذلك تمثل استراتيجية لتجنيد الاعضاء.[2]

المحور الثالث: الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة

بدأ الاهتمام بدراسة الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة منذ ستينيات القرن الماضي من خلال دراسة الحركات الطلابية في اروبا التي شكلت مرحلة جديدة من مراحل النضال طرحت فيها لاول مرة مطالب سياسية ، وحركة السود في الولايات المتحدة الامريكية والحركات النسائية والحقوقية والبيئة التي دفعت بالباحثين الى الاهتمام بالحركات الاجتماعية كأحد الظواهر الحديثة في الفعل السياسي، لتنتقل الظاهرة الى العالم الثالث وامريكا اللاتينية آسيا التي تولدت وتحركت في اطر وسياقات جديدة في خضم مطالب اقتصادية ومهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية.

مع نهاية القرن العشرين اضحى مفهوم الحركات الاجتماعية احد اهم التوجهات البحثية الحديثة في حقل السياسة المقارنة كغيره من الاتجاهات الحديثة كقضايا المرأة والبيئة والتحول الديمقراطي والنوع الاجتماعي وهي اتجاهات بحثية فرضتها ظروف العولمة والعولمة السياسية ومفاهيم الديمقراطية التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في اطار ما يعرف بالنظام الدولي الجديد. حيث تطورت المقاربات النظرية التي عنيت بدراسة وتفسير الفعل الاجتماعي التي تبنته الحركات الاجتماعية وفهم التحولات

[1] –– قدور شرقي ابراهيم، المرجع السابق، ص.127.

[2] – سيد فارس، المرجع السابق، ص. 80-82

الاجتماعية التي ارتبطت بعولمة الحياة الاجتماعية التي اكسب الحركات الاجتماعية ابعادا جديدة بظهور انماط واساليب وانواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبرالية الجدية[1].

فانطلقت البحوث والدراسات التي اهتمت بشكل كبير في دراسة دور الحركات الاجتماعية في حقل العلوم السياسية دراسة مقارنة بين مختلف الانظمة السياسية في العالم، فالتحليل المقارن للحركات الاجتماعية يرتكز بشكل كبير على مقارنة الأدوار التي تقوم بها مختلف الحركات الاجتماعية في النظم السياسية المختلفة، حيث يختلف دورها وفاعليتها من نظام سياسي لآخر ومن بيئة سياسية لأخرى .

ففي ظل النظم الديمقراطية التي تتمتع بالانفتاح وحرية الرأي والتعبير والثقافة السياسية فإن انتشار الأنشطة الاحتجاجية التي تقودها الحركات الاجتماعية يكون أكثر تسامحا عن غيرها من دول العالم الثالث، فالمظاهرات والاحتجاجات في عواصم النظم الديمقراطية مختلفة عن مثيلتها في دول العالم الثالث، كما ينظر الى المطالب الانفصالية أو الإقليمية حسب طبيعة النخب الحاكمة، كما يقاس الانفتاح من جانب آخر بقدرة الاحزاب السياسية على ضمها متحدثين عن الحركات الاجتماعية.[2]

كما يلعب الاستقرار السياسي للتحالفات السياسية دورا محوريا في نشاط الحركات الاجتماعية ومؤشرا من مؤشرات الدراسة المقارنة لنشاطها، فكلما كانت علاقات القوى السياسية ثابتة ونتائج الانتخابات مستقرة قلت فرص الحركات الاجتماعية في الاستماع إليها وتحقيق مكاسب من لعبة التحالفات واحتياجات الاحزاب السياسية، ففي الولايات المتحدة الامريكية لعبت حركة حقوق المدنيين نجاحا كبيرا في استمالة الكتلة الناخبة لحركة السود نتيجة تزايد عددهم نتاج موجة الهجرة، فاصبحو يشكلون قوة سياسية يعتد بها في التصويت في الانتخابات، وهو ما جعل التنافس بين الحزبين لاستمالة هذه القوة التصويتية لصالحها في الانتحابات.[3]

كما تشكل قدرة النظام السياسي على تطوير السياسات العامة والبرامج الحكومية والاستجابة لمطالب الحركات الاجتماعية مؤشرا آخر من مؤشرات المقارنة بين نشاط الحركات الاحتجاجية في النظم السياسية المختلفة فكلما كانت قدرة النظام السياسي للاستجابة لمطالب واحتياجات افراد المجتمع كلما

---

[1] – خالد بوفريوا، الحركات الاجتماعية بعدسة السوسيولوجي، الحوار المتمدن، العدد.6097 على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622786 تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2026/04/04

[2] – وفاء سعد الشربيني، نظريات تفسير الحركات الاجتماعية: قراءة نقدية بالتطبيق على الواقع المصري، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد.65، ديسمبر 2018، ص.315

[3] – وفاء سعد الشربيني، نفس المرجع، ص.315

تناقص نشاط الحركات الاجتمتاعية باعتبار أن تغيير الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يعتبر المنطلق الاساسي لنشاطها داخل المجتمع، فالفعالية والاستجابة لمطالب واحتياجات أفراد المجتمع يجعل النظام السياسي يقطع الطريق أمام تنامي نشاط الحركات الاجتماعية، وهذا ما نجده في النظم الديمقراطية التي تعتبر الاستجابة والفعالية من مؤشرات قيامها.

فالتحليل المقارن لدراسة الحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة يركز على دراستها باعتبارها قوى ضغط لتحقيق الاصلاح السياسي وإيجاد واقع جديد يستند الى نسق مغاير من القيم تتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع في كل المجالات، فأصبحت بذلك كمتغيير فاعل في مجال السياسات العامة باعتبارها تسعى الى الضغط على النخب الحاكمة وقراراتها في سياق البرامج والمشاريع الحكومية التي لا تخدم الفئات التي تتحرك في إطارها (الحركات الاجتماعية) ، فنجد أن أدوارها أصبحت تتنامى وتتطور وتختلف من نظام سياسي لآخر ومن بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية لأخرى، ففي النظم الديمقراطية نجد أن أدوارها أكثر تقدما من المجتمعات الشمولية والتسلطية التي تستوجب نضالا قويا وشرسا بغرض إصلاحها وتحقيق تغيير سياسي يعمل على دمقرطة الحياة السياسية[1].

وفي نهاية العقود الاخيرة من القرن العشرين اتجهت بعض دول جنوب ووسط أوربا وامريكا اللاتينية بتركيز التحليل على الحركات الاجتماعية التي تتبنى توجهات مدنية ضد الانظمة غير الديمقراطية، كما لعبت الحركات الاجتماعية دورا محوريا في توسيع مدى مفهوم الديمقراطية ليشمل المنافسة بين الاحزاب السياسية والفواعل المختلفة وذلك ليصب في مصلحة المواطنين.[2]

وفي العالم العربي أصبح الاهتمام بدور الحركات الاجتماعية كفاعل في الحياة السياسية خصوصا مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين في العديد من الانظمة السياسية، ففي النظام السياسي المصري برزت العديد من الحركات الاجتماعية على غرار حركة 06 ابريل التي برزت في الساحة السياسية المصرية من خلال دورها في الحشد والتعبئة لثورة 25 يناير مستخدمة في ذلك أدوات الحشد والمتمثلة أساسا في مواقع التواصل الاجتماعي مستغلة في ذلك عدد ناشطي ومستخدمي هذه الأدوات للحشد يوم 25 يناير بوقفة أمام ديوان عام وزارة الداخلية، حيث وجهت الحركة الدعوة الى الشباب من مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية وللشعب المصري باختلاف طوائفه للتعبير عن رفضهم للممارسات التي تنتهجها النخب الحاكمة في مصر، حيث لعبت دورا كبيرا في تنظيم الاحتجاجات

[1] – عبدالرزاق ابلال، الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، العدد.01، اكتوبر 2017، ص.262.

[2] – محمود خليفة جودة محمد، المرجع السابق

والاصرار على استمرار الاعتصامات حتى تنحي الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير وعناصر مهمة في نظامه.[1]

الى جانب حركة 06 ابريل نجد الحركة المصرية من اجل التغيير (كفاية) والتي تأسست في سبتمبر 2004 عقب مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية لاصلاح المنطقة، فقد انصب اهتمامها على الشأن الداخلي والاصلاح السياسي ومواجهة الاستبداد السياسي ومنع احتكار السلطة وفتح تداولها واعلاء سيادة القانون واحترام القضاء، ليتطور دورها مستقبلا حيث برزت كفاعل في الساحة السياسية مع أحداث ثورات الربيع العربي الذي ضرب المنطقة بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، حيث رفعت شعار "كفاية ... لا للتجديد لا للتوريث" حيث كانت المهمة هي قطع الطريق على الرئيس المصري حسني مبارك ونجله فانخرطت بذلك في الحشد الشعبي والجماهيري لثورة 25 يناير من أجل الاطاحة بنظام حسني مبارك.[2]

وفي المغرب نجد من بين الحركات الاجتماعية التي لعبت دورا فاعلا في الحياة السياسية والاجتماعية حركة جيل z التي تعتبر كامتداد لتحركات جيل زيد العالمية مع إضافة الرقم 212 وهو رمز الاتصال الدولي الخاص بالمغرب، حيث جمعت الحركة ضمن صفوفها شباب من ذوي الفئة العمرية 1997-2012 وهي الفئة التي نشأت في عصر الانترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي مما جعلها فئة الاستخدام الرقمي المؤهل للتكيف مع تقنيات الاتصال الحديثة والمنفتح على تكاليف التغيير ومقارنتها عالميا ويمتلك في الوقت نفسه رؤية لقضايا الصحة والتعليم والعمل ووعيا بالقضايا الاجتماعية والبيئية والعلمية.[3]

انطلقت الاحتجاجات في المغرب في سبتمبر 2025 كامتداد لمختلف الحركات الاحتجاجية التي شهدها المغرب في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين منذ حركة 20 فبراير 2011 التي ظهرت إبان موجة الربيع العربي، ثم حراك الريف بشمال المغرب في 28 أكتوبر 2016، وحراك جرادة سنة 2017 وامتدادا لنضالات قطاعية وتنسيقيات لمختلف القطاعات العمومية في المغرب التي قامت ضد فشل النموذج التنموي وفشل الحكومات المغربية المتوالية في وضع سياسات قادرة على دمج الشباب في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، حيث رفعت الحركة الشبانية مطالب ترمي كلها باصلاح قطاع الصحة

---

[1] – ميادة محمد محمد محمد ابو راس، ابتسام علي حسين، حركة 06 ابريل ودورها في عملية التعبئة والحشد في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيو، المركز الديمقراطي العربي، 13 يناير 2016 على الرابط: https://democraticac.de/?p=25858 تم الاطلاع عليه 2026/04/01.

[2] – فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط.01، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الانسان، القاهرة، 2007، ص 45.-53.

[3] – محمد المختار الخليل، مدخل مفاهيمي لفهم احتجاجات جيل زد في المغرب، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد.29، فبراير 2026.

والتعليم والمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد المستشري في مختلف القطاعات بالمغرب، وهي مطالب اجتماعية تهم كل الفئات الشعبية، حيث تعرضت الحركات الاحتجاجية التي قادها "جيل زيد" لقمع رهيب وموجة من الاعتقالات الواسعة التي طالت شابات وشبان شأنها شان مختلف الحركات الاجتماعية الاخرى [1]

خاتمة:

من كل هذا نجد ان الحركات الاجتماعية تعتبر من بين أهم الاتجاهات البحثية الحديثة في حقل السياسة المقارنة نظرا للدور والأهمية التي أضحت تلعبها في تغيير الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم، لكن دورها ومكانتها تختلف باختلاف الأنظمة السياسية، ففي ظل الأنظمة الديمقراطية التي تكون اكثر انفتاحا نجد أن الحركات الاجتماعية تقوم بأدوار مهمة في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتمتعها بهامش كبير من الحرية، عكس النظم غير الديمقراطية التي تتميز بانغلاق النخب الحاكمة على نفسها، حيث ترى هذه النظم في الحركات الاجتماعية تهديدا لوجود النظام السياسي واستقراره، وهو ما يجعل الحركات الاجتماعية تعاني القمع والترهيب واعتقال كوادرها، ومنه يستوجب على الحركات الاجتماعية لمواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها ان:

– تركز على الخطاب القوي الذي يعمل على كسب التعاطف الشعبي وتوسيع قاعدة الدعم الجماهيري.

– التنظيم المحكم فكلما كان التنظيم قويا ومحكما كلما انعكس ايجابيا على نضال الحركات الاجتماعية

– التعبئة الجيدة للموارد البشرية والمادية التي تلعب دورا مهما في نجاح الحركات الاجتماعية فكلما كانت الحركات الاجتماعية أكثر عددا انعكس إيجابا على تحقيق أهدافها وتغيير الاوضاع الاجتماعية وأكثر قدرة على الاستمرارية وتحقيق الاهداف.

– الاعتماد على الانتشار الموسع في الشارع باعتباره الملاذ الذي من خلاله تضغط الحركات الاجتماعية على النظام السياسي من اجل تحقيق مطالبها واهدافها من خلال المظاهرات والاحتجاجات.

– الاستخدام الامثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، فالتطور التكنولوجي لوسائل الاعلام والاتصال يخلق الفارق الكبير في تعامل الانظمة السياسية مع الحركات الاحتجاجية وهو ما بينته الاحداث الاخيرة في الانظمة السياسية العربية، حيث استطاعت الحركات الاجتماعية تحقيق اهدافها وتغيير الوضع السياسي والاجتماعي، جراء استخدامها للتكنولوجيا الحديثة لوسائل الاعلام والاتصال.

[1] – جميلة العبودي، حركة جيل زيد بالمغرب سيرورة نضال مستمر من اجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ورقة متابعات، منتدى البدائل للدراسات الاجتماعية ، بيروت، 2025، ص.04

فالتغيير السياسي والاجتماعي الذي تتبناه الحركات الاجتماعية عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل، ترتبط بطبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، اضافة الى طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة وهي المؤشرات التي يستوجب دراستها في التحليل المقارن للحركات الاجتماعية في حقل السياسة المقارنة، وهو ما يؤكد صدق الفرضية التي انطلقنا منها والتي مفادها أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا محوريا في التحليل المقارن لدراسة الحركات الاجتماعية التي لعبت دورا هاما في تطور الدراسات السياسية المقارنة بارتكازها على دراسة السلوك والفعل الاجتماعي لافراد المجتمع، الذي يعتبر الاساس لنشأة الحركات الاجتماعية واستمرارية نشاطها في الانظمة السياسية المختلفة.

المصادر والمراجع:

1) احمد إدعلي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب (2011-2017) تحرير مهدي مبروك، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023.

2) ايناس السعيد ابراهيم، السوشيال ميديا واثارها على المجتمع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

3) بن عاشور الزهرة، محاضرات في مقياس الحركات الاجتماعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة02 علي لونيسي، 2020- 2021.

4) جمال غمبازة، الحركات الاجتماعية، ط.01، دار الموج الاخضر للنشر، تلمسان، 2023.

5) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري ، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2017.

6) رمضاني صورية، الحركات مقاربة سوسيولوجية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد .08، العدد.24 ، جوان 2016.

7) سيد فارس ، ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة مقاربة انتربولوجية، ط.01، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،2023.

8) خالد بوفريوا، الحركات الاجتماعية بعدسة السوسيولوجي، الحوار المتمدن، العدد.6097 على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622786 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/04

9) عبدالرزاق ابلال، الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، العدد.01، اكتوبر 2017.

10) عمر دراس، الحركات الاجتماعية، الحركات الجمعوية، مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، العد..08، المجلد 03، 1999/08/31، على الرابط- https://insaniyat.crasc.dz/fr/article/tqdym : alhrkat-alajtmaaya-alhrkat-aljmawyaتم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/03/26.

11) فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط.01، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الانسان، القاهرة، 2007.

12) قدور شرقي ابراهيم، الحركات الاجتماعية: مقاربة مفاهيمية ونظرية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبدالحميد بن باديس- مستغانم، المجلد.08، العدد.01، 2025.

13) محمد المختار الخليل، مدخل مفاهيمي لفهم احتجاجات جيل زد في المغرب، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد.29، فبراير 2026.

14) محمود خليفة جودة محمد، الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة، 2014/04/08، المركز الديمقراطي العربي على الرابط https://www.democraticac.de/?p=646 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/03/26

15) معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

16) ميادة محمد محمد محمد ابو راس، ابتسام علي حسين، حركة 06 ابريل ودورها في عملية التعبئة والحشد في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيو، المركز الديمقراطي العربي، 13 يناير 2016 على الرابط : https://democraticac.de/?p=25858تم الاطلاع عليه 2026/04/01 .

17) وفاء سعد الشربيني، نظريات تفسير الحركات الاجتماعية: قراءة نقدية بالتطبيق على الواقع المصري، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد.65، ديسمبر 2018.